

دور التربية في التنمية : مدخل الى دراسة النظام التربوي في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط

د. عبد العزيز بجمال *

مقدمة :

تهدف هذه الدراسة بالدرجة الاولى الى التعرف على الدور الذي يؤديه النظام التربوي في عملية « التنمية » في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط . ويلزم هدف التعرف هذا بالضرورة القيام بعملية تقييمية للنظام التربوي لتشخيص مشكلاته في علاقاته مع المجتمع واسباب هذه المشكلات التي تكمن عادة في داخل النظام نفسه ولكنها افرز للواقع الاجتماعي الاقتصادي المحيط به .

وتبرز اهمية الدراسة في الوقت الحاضر نتيجة للوضع الفريد الذي تتميز به اقطار المنطقة ، فهي في سباق مع الزمن في اهتمامها بالتربية كما تدل ارقام الميزانيات الهائلة والتكلفة المرتفعة للطالب ، والاعداد الكبيرة من القائمين على « صناعة التربية » واطراد نسب الزيادة المرتفعة للطلاب والطالبات . وهي في نفس الوقت تتميز بوضع اقتصادي فريد عماده مصدر واحد للدخل هو البترول ، كما تتميز بأنظمة اجتماعية وسياسية متشابهة ترتبط بماضي المنطقة كثيرا من ناحية النظرة والتنظيم ، وتعيش ازدواجية الحاضر وتطلع المستقبل في محاولة للحفاظ على السلام الاجتماعي وتحقيق الاهداف الشاملة للتنمية .

والاهتمام الذي توليه اقطار المنطقة للتربية ناتج عن ايمان عميق بالدور الايجابي الذي يمكن للتربية ان تؤديه في تحقيق التغير الاجتماعي والاقتصادي ومن ثم مساهمتها في التنمية الشاملة . ولكن ومع كل هذا الاهتمام والدعم المعطى للتربية وغيرها من جوانب العمل الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة ، هناك قلق كبير على نتائج هذا الاهتمام والدعم ، وهناك قلق على مسيرة المنطقة نحو تحقيق

* استاذ مشارك في جامعة أم القرى / المملكة العربية السعودية .

اهدافها المتمثلة في الاستقرار الدائم والرخاء المستمر والاعتماد النسبي على الذات .

والدراسة الحاضرة — في هذا الاطار — ما هي المدخل لمحاولة تقييمية لمسار التربية في المنطقة من حيث مساهمتها في التغير الاجتماعي والاقتصادي المستهدف أو « التنمية الشاملة » كما سميت في متن الدراسة .

وستعرض محاولة التقويم هذه الى :

أولا — التعرف على مفهوم « التنمية » و « التنمية الشاملة » ونقده واقتراح مفهوم مناسب وواضح لدول المنطقة حتى يمكن — لغرض الدراسة الحاضرة — تقويم النظام التربوي في المنطقة على ضوءه .

ثانيا — تحديد العلاقة الموضوعية بين « التربية » و « التنمية » وكيف يؤثر كل منهما في الآخر ، ونقد النظريات الاحادية الجانب التي كثيرا ما تؤدي الى تصور خاطيء للعلاقة ومن ثم نتائج غير متوقعة .

ثالثا — استكشاف ابرز المشكلات لنظم المنطقة التربوية في علاقاتها مع التنمية ، وذلك من بعدين ، اولهما مشكلات الكفاية الداخلية للتربية والثاني مشكلات الكفاية الخارجية ، أي التلاؤم مع النظام الاقتصادي الاجتماعي واهدافه، مع ادراك العلاقة المتبادلة بين البعدين .

رابعا — استكشاف ابرز الادوار والوليات العمل التي يجب ان تعطى الاهتمام الاكبر اذا كان للتربية ان تسهم بدورها المتوقع والمأمول — والممكن في نفس الوقت — في تحقيق التنمية الشاملة المنشودة .

وتتمثل المحاولة الاخيرة للدراسة ان تتقدم بصياغة مقترحة للاهداف الاستراتيجية للنظام التربوي على ضوء معطيات الخطوات التقييمية التي تعرضت لها الدراسة . والاهداف الاستراتيجية المقترحة هي اهداف شمولية ذات ابعاد متعددة ، فهي تمثل مواقع للعمل ومداخل للاصلاح والتعديل ، ومعايير للتقويم والتطوير وهي في نفس الوقت اهداف لا يمكن ان يحققها النظام التربوي لوحده لان التنمية المنشودة هي تنمية شاملة تحقق بالمساهمة المتوازنة لكل الانظمة والاجهزة في المجتمع .

اولا — التربية والتنمية : الاطار العام للعلاقة

تمثل التنمية في الوقت الراهن مطمح البلدان العربية ، حكومات وشعوبا ، لتجاوز تخلفها واللاحاق بمن سبقها من الأمم في ميدان العلم والتكنولوجيا وارتفاع مستوى المعيشة .

ولقد اكتسبت « التنمية » دلالة الحل السحري لقضايا المجتمعات الانسانية ومشكلاتها ، وبخاصة عندما وضعت ادبيات التنمية ما يسمى بالبلدان « المتقدمة » مقابل البلدان « المتخلفة » او النامية ، واكدت أن الفرق بين المجموعتين هو نجاح التنمية في الاولى وقصورها في الثانية .

وهذا الملمح — في الحقيقة — مشروع ومرغوب فيه ، والفرق بين البلدان هو فرق في درجة ونوعية التنمية ، لكن الاسراف في تبسيط الامور وأخذها على ظاهرها يؤدي الى التعلق بالالفاظ وتجنب النقاش والخوض في التفاصيل نظرا لما أصبح لهذه الالفاظ من ثقل كبير اوصلها الى درجة المسلمات البديهية . ولقد حان الوقت بعد تجربة طولها حوالي خمسة عشر عاما في ميادين التنمية أن تقف البلدان العربية وقفة مراجعة وتأمل لنتائج التجربة ، آخذة في الاعتبار المعطيات الموضوعية لكل بلد .

ولعل أولى خطوات المراجعة تبدأ بضبط مفهوم التنمية عن طريق تحديد معايير قابلة للقياس وشاملة للجوانب المادية والمعنوية للانسان في ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، لتكون هذه مرشدا لجهود التنمية أولا ، ووسيلة لقياس نتائجها ثانيا ، بعيدا عن الاجتهادات والتبريرات البلاغية التي تعج بها ادبيات التنمية .

مفهوم التنمية :

ان أهمية تحديد المعايير الاساسية للتنمية تستدعي الاقرار بادىء ذي بدء بأن التنمية عملية شمولية وانها لا تقتصر على النمو الاقتصادي . ولقد اثبتت تجارب بلدان العالم الثالث ومنها البلدان العربية ، أن **الاقتصار على قياس التنمية بالنمو الاقتصادي معبرا عنه بزيادة متوسط الدخل الفردي، ما هو الا تغطية لخفايا الموضوع** ، اذ أن الاغلبية الساحقة من المواطنين في تلك البلدان التي حققت متوسطا عاليا في دخل الفرد لا تزال بعيدة عن مواقع الانتاج والانتفاع به وبعيدة عن المشاركة في صنع القرار وتوجيه الحياة . ويتجلى خطأ معادلة التنمية بالنمو الاقتصادي في حالة اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط بشكل خاص ، حيث حققت هذه الاقطار معدلات مرتفعة في متوسط الدخل ، الا أنها — وبشكل عام — لا تزال محسوبة ضمن البلدان النامية .

امام هذه الحقيقة ماذا تكون التنمية اذا ، وما مفهومها الشمولي ؟

في رايانا أن اشباع الحاجات الاساسية لأفراد المجتمع هو من انسب المفاهيم عن التنمية ومن اكثرها قبولا ، بشرط أن يمتد مفهوم الحاجات الاساسية ليشمل بجانب الغذاء والسكن والصحة والتعليم والعمل ، الجوانب المعنوية والتي تتلخص بالحاجة لتحقيق الذات بالانتاج والمشاركة في تقرير المصير وحرية التعبير والتفكير

والامن والشعور بالكرامة والاعتزاز بروح المواطنة وغيرها ، مما أصبح من ضرورات الانتماء الى العصر الحاضر . وهكذا فيفترض بمفهوم التنمية أن يشمل هذه الاحتياجات على اختلافها ، كما يفترض بالمعايير التي تشتق منها أن تأخذ بالاعتبار الحركة الداخلية لعملية التنمية وقدراتها الذاتية على الاستمرار .

ونخلص من هذا الى أن النمو الاقتصادي واشباع الحاجات الاساسية والقدرة الانتاجية الذاتية مع الاستمرار، تشكل في مجموعها المفهوم الانسب للتنمية . وبهذا نتفق مع التعريف التالي للتنمية والذي يلخص أبعادها كما يلي : **التنمية هي « العملية المجتمعية الواعية الموجهة نحو ايجاد تحولات في البناء الاقتصادي — الاجتماعي ، تكون قادرة على تنمية طاقة انتاجية مدعمة ذاتيا ، تؤدي الى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد — على المدى المنظور — وفي نفس الوقت تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية — سياسية ، تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والانتاجية ، كما تستهدف توفير الحاجات الاساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وتعميق متطلبات أمنه واستقراره في المدى الطويل » (١) .**

وهذا المفهوم بشموليته يفسر فشل مجهودات التنمية في البلدان التي اكتفت بتحقيق المعايير الخارجية للتنمية بالمعاني الاقتصادية الصرفة بدون تطوير قدراتها الذاتية المتصلة بالأمور الاجتماعية والثقافية والسياسية . ولعل دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط من أشد الدول حاجة للانتباه الى هذا المفهوم ، وذلك لعدة أسباب أهمها :

- ١ — تحقيق معدل مرتفع للدخل في تلك الدول مع ازدياد حجم الفروق بشكل واضح .
- ٢ — قصورها في اشباع الحاجات الاساسية المادية كما تكشف عنه بعض الارقام القياسية العالية . (٢)
- ٣ — اعتمادها في الانفاق على مصدر وحيد ومحدد الاستمرار هو البترول ، الذي يستنزف في نفقات الميزانية الجارية ، والصرف على الاستهلاك .
- ٤ — الحالة المخاضية التي تجتازها تلك الدول فيما يخص اشباع الحاجات الاساسية المعنوية للمواطنين ، وأهمها المشاركة في صنع القرار .
- ٥ — انهماك هذه الدول في مشاريع كبيرة تحت شعار التنمية مع انغماسها في النزعة الاستهلاكية واعتمادها الكبير على العمالة الاجنبية في بعض القطاعات .

دور التربية في التنمية :

انطلاقاً من المفهوم الشامل للتنمية ، والذي سبق عرضه ، فان المؤسسات الاجتماعية المختلفة تلعب أدواراً محددة لكل منها في خلق « العملية المجتمعية الواعية الموجهة » لأحداث التنمية بمؤثراتها ومعاييرها المادية والمعنوية ، وتحظى التربية من بين تلك المؤسسات بدور متميز في أحداث التنمية وضمان استمراريتها ، فوق أنها بذاتها — أي التربية — مؤشر من مؤشرات التنمية لكونها إحدى الحاجات الأساسية التي تحققها التنمية .

وفي اعتقادنا أن الدور الذي يمكن للتربية أن تقوم به في تحقيق التنمية يمكن تلخيصه في ثلاثة أمور :

١ — إيجاد قاعدة اجتماعية عريضة متعلمة بضمان حد أدنى من التعليم لكل مواطن يمكنه من العيش في مجتمع يعتمد على القراءة والكتابة ووسائل الاتصال الجماهيري على مختلف أنواعها .

٢ — تعديل نظام القيم والاتجاهات بما يتناسب والطموحات التنموية في المجتمع ، ومن ذلك تعزيز قيمة العمل والانتاج ، ودعم الاستقلالية في التفكير والموضوعية في التصرف ، ونبذ الاتكالية والنزعة الاستهلاكية ، وإطلاق الطاقة الإبداعية للفرد بتنمية قدرته على الملاحظة والتجريب والتحليل والتطبيق ، وتأكيد دور الفرد في المساهمة في بناء مجتمعه ، وضرورة تمتعه بممارسة هذا الدور ، والمشاركة الفكرية والاجتماعية والسياسية ضمن إطار حق تمتع الآخرين بهذا الدور .

٣ — تأهيل القوى البشرية واعدادها للعمل في القطاعات المختلفة وعلى كل المستويات ، وذلك عن طريق :

١ — التزويد بالمعارف والمهارات والقيم اللازمة للعمل المستهدف .

ب — التهيئة للتعايش مع العصر التقني وتطوير وسائله ووطنيا ، ويتطلب هذا التركيز على العلوم الطبيعية النظرية والتطبيقية ، وتمكين المتعلم منها في إطار انساني شمولي يدرك قيمة العلوم والمعارف الأخرى .

ج — التوازن في تأهيل القوى العاملة حسب الاحتياجات المتغيرة ، ويتطلب ذلك التركيز على القاعدة العريضة في التأهيل أولاً وتفريعه حسب الاحتياجات ، مع إعطاء الأولوية للأطر الفنية المتوسطة التي تمثل نقصاً خطيراً في معظم البلدان النامية .

أن دور التربية في التنمية كما عرفناه هنا بأبعاده الثلاثة لا يتحقق إلا إذا اتضحت الرؤية التنموية في كل مجالاتها ومنها المجال التربوي ، فالامر يتطلب ، بعد

تحديد دور التربية ، العمل بحزم على انفاذه من خلال تطوير النظام التربوي نفسه . كما ان موضوع التنمية ككل وما يمكن للتربية ان تلعبه من دور فيه ، يخضع اولاً و اخيراً ، للارادة السياسية الواضحة والمعلنة والمتابع تنفيذها .

★ ★ ★

ثانياً — التربية والتنمية في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط

الواقع والمطلوب

في ضوء الافكار والمنطلقات المستعرضة في الاطار العام ، تم استقصاء نوعي لواقع النظام التربوي في بلدان المنطقة بقصد التعرف على ابرز المشكلات التي يعاني منها في مساهمته لتحقيق التنمية ، وللتعرف على اولويات العمل في المجال التربوي لتصحيح المسار وتعميق مساهمة التربية في التنمية الشمولية كما عرفت هنا .

وتكون الاستقصاء من :

١ — مقابلات شخصية لبعض المسؤولين التربويين والمفكرين ذوي الاهتمامات التربوية من أبناء المنطقة .

٢ — تتبع نتائج بعض الندوات والمؤتمرات التي عقدت عن الموضوع .

٣ — مسح انتقائي للادبيات التي تتحدث عن التنمية بشكل شامل وعن علاقة التربية بها بشكل خاص في دول المنطقة .

وكانت وسيلة الاستقصاء هي جمع الاجابات المتوفرة من المصادر الثلاثة عن انسؤالين التاليين :

١ — ما ابرز المشكلات التي يعاني منها النظام التربوي في علاقته مع التنمية ؟

٢ — ما الادوار واولويات العمل الواجب انتهاجها لتصحيح مسار العلاقة وجعلها أكثر ايجابية ؟

وقد خلص الاستقصاء النوعي الى تحديد أبرز المشكلات والتي صنفتم اجتهادياً الى نوعين :

١ — ما يتعلق منها بالكفاية الداخلية للنظام التربوي ، وتقع تحت هذه ثلاثة مواضيع :

١ — الادارة .

٢ — المعلم .

٣ — المنهج والكتاب وطرائق التدريس والتقويم .

ب — ما يتعلق منها بالكفاية الخارجية ، أي علاقة النظام التربوي ومخرجاته بالمجتمع ، احتياجاته وظروفه .

كما خلاص الى تحديد أولويات العمل والادوار المطلوبة وقد صنفنا اجتهاديا ايضا الى نوعين :

١ — ما يمكن للنظام التربوي أن يقوم به لانه يقع ضمن مسؤوليته ومجاله في التطوير والمساهمة في التنمية .

ب — ما يقع خارج النظام التربوي في مؤسسات أخرى ولكن اجراءه أو تحقيقه ضروري لنجاح النظام التربوي ومساهمته في التنمية .

ونتناول فيما يلي كلا من المشكلات والاولويات على حدة :

(١) المشكلات :

نبدأ بالنوع الاول منها ، أي مشكلات الكفاية الداخلية ، ونستعرض ما تم استقصاؤه بشأن كل منها وفق التصنيف المذكور أدناه .

مشكلات الكفاية الداخلية :

١ — الإدارة :

ان المشكلات الادارية في أي نظام تربوي متعددة ، وعلى أنواع كثيرة ، ويمكن تصنيفها بثلاث مشكلات متعلقة بالتسيير والتخطيط والتجهيز . ومن هذا المنطلق فان أبرز المشكلات التي حظيت بالذكر والتكرار هي التالية :

التسيير :

— ضعف القدرات الادارية بصفة عامة لدى مديري المدارس ومعاونيهم .
— عدم توفير الجو المريح المؤدي للسلوك السوي عن طريق تحقيق مشاركة الطالب .

— النزعة التسلطية في الاساليب الادارية .

— تأثر الادارة المحلية والمركزية بالاساليب البيروقراطية في المجالات الاخرى .

— المركزية الشديدة في التمويل والتطوير وطرق التسيير .

التخطيط :

— اتخاذ قرارات مهمة بدون دراسة سابقة النتائج المحتملة .

— ضعف ارتباط السياسات التربوية بمخططات التنمية بسبب عزلة الإدارة التربوية .

— الفجوة بين السياسات والاهداف المعلنة والممارسات التطبيقية .

— غياب التناغم السليم بين الإدارة والمدرس والطالب والاسرة وفئات المجتمع الفاعلة بسبب الحواجز في العمل ، وغياب وسيلة ناجعة لاشراك المهتمين بأمر التعليم .

— عدم تقويم النظام التربوي دوريا للتعرف على كفاءة ادائه ومدى فعاليته ونجاحه في تحقيق أهدافه .

— اهتمام الادارات المركزية بالإدارة التسييرية لما هو موجود من غير كبير اهتمام بالسياسات والاستراتيجيات المسهلة لتطوير العمل وتحقيق فعاليته .

التجهيز :

— سوء المباني المدرسية وازدحامها وعدم ملائمتها للعملية التربوية .

٢ — المعلم :

وعن المشكلات المتعلقة بالمعلم من ناحية توافر العدد الكافي والنوعية الجيدة من حيث الاعداد والاداء فقد توجهت الملاحظات الى المشكلات التالية :

— قلة اعداد المدرسين من المواطنين وعزوفهم عن المهنة .

— ضعف الكفاية للنقص في الاعداد من ناحية التخصص والتكوين المهني .

— عدم تراكم الخبرة واستمرارها بسبب ترك المهنة ، واعتمادها بنسبة كبيرة على الوافدين .

— ضعف الانتماء للمهنة بالرغم من ممارستها .

— غياب الجو الديمقراطي وضمان المشاركة مما يؤدي للسلبية .

— تدني مستوى الوظيفة وبخاصة معلم المرحلة الابتدائية بسبب نوعية المرشحين لها من الفاشلين في الدراسة .

— النظرة الاجتماعية الدونية للمعلم وبخاصة معلم المرحلة الابتدائية .

— تعدد مصادر الاعداد للمرحلة الواحدة والمراحل المختلفة مما يؤدي الى غياب تصور واضح لتطوير المهنة أفقيا ورأسيا .

— انشغال المعلم بأعمال اضافية أخرى لرفع دخله المادي .

٣ - المنهج والكتاب وطرق التدريس والتقييم :

في ضوء المفهوم الواسع للمنهج ، وأنه يشمل الأهداف التربوية ، والخبرة التي يتعرض لها المتعلم من مواقف وكتب ودروس وطريقة تعامله معها ومع القائمين عليها ، وطريقة قياس تقدمه والحكم عليه - فإن المشكلات البارزة في هذا المجال والتي حظيت بالاهتمام هي :

- تكرار المعلومات من سنة لأخرى وازدواجيتها من مقرر لمقرر في نفس السنة .
- الاتساع في المعلومات فوق طاقة الاستيعاب مع التركيز على المادة وحشو الذهن .
- ضعف التواءم مع تحديات العصر الحديث وافرازاته .
- بعد المناهج عن التوجهات الانتاجية وضعف الارتباط بالواقع والحياة العملية .
- الاعتماد على الترجمة والنقل مع قدم المعلومات أحيانا .
- اغفال المشكلات الاجتماعية في الدراسات الانسانية والاجتماعية .
- قلة الاهتمام بالفروق الفردية وعلاج المتخلف والضعيف ورعاية الموهوب وتنمية قدراته .
- كثرة المحظورات الاجتماعية في المسائل الخلافية .
- ضعف اللغة الانجليزية مع الحاجة اليها .
- كثرة المواد الدينية واعتمادها على التلقين .
- قياس التقييم لجوانب محدودة وتركيزه على المعلومات القابلة للنسيان .
- التساهل في المستوى للقبول وللتخرج حتى في التعليم العالي المتخصص .
- غياب التوجيه الدراسي والمهني للطلاب وتعثر الدراسة وضعف المستوى تبعاً لذلك .
- اعتماد طرائق التدريس على التلقين ونقل المعلومات والتركيز على التحصيل المعرفي في مستوياته الدنيا .
- اعتماد السلطوية في العلاقة مع الطالب وحجب سبل المبادرة والمشاركة والابداع من قبل الطالب .
- قلة الاستفادة من الخبرات والتجارب المكتسبة خارج النظام التعليمي .
- تخلف المهارات والتقنيات المكتسبة عن التكنولوجيا السائدة .
- ضعف تنمية الاحساس الوطني بالولاء والانتماء والحرص على المصلحة العامة .

- قصور تطوير الرؤية الموضوعية لدى الطالب وتعزيز ثقته بنفسه للقدرة على مواجهة الآخرين وطرح آرائه بقناعة .
 - تخلف طرق التدريس عن المنهج والكتاب مع جودتها أحيانا ، بسبب عدم مشاركة الاساتذة وضعف تأهيلهم .
 - قصور تعزيز القيم والاتجاهات الاجتماعية والانتاجية .
 - طغيان اللفظية والعلوم الانسانية على العلوم الصحيحة .
 - غياب العمل الانتاجي المباشر عن المدارس .
- أما النوع الثاني من المشكلات وهو المتعلق بالكفاية الخارجية فان أبرز النتائج هي التالية :

مشكلات الكفاية الخارجية :

أبرزت استطلاعات الرأي المختلفة عددا كبيرا من المشكلات الاساسية التي يعاني منها النظام التربوي في كفايته الخارجية لجهة علاقة التربية بالمجتمع وملاءمتها لاحتياجات التنمية ، كما يتمثل في الفجوة بين السياسات والاهداف والخطط وبين التنفيذ ، وفي ملاءمة مستوى الخريجين وأصنافهم لسوق العمل ، وفي قصور التعليم كليا بشكل واضح ، وفي سيطرة أنواع منه على حساب أنواع أخرى . وجدير بالذكر أن جزءا كبيرا من هذه المشكلات تقع مسؤوليتها العظمى خارج النظام التربوي ، وأن علاجها يتطلب توفر اصلاح منسق بين مختلف هيئات المجتمع ومؤسساته .

ومن بين هذا النوع من المشكلات أكد المسؤولون والمفكرون الذين تمت الاستفادة من آرائهم على :

- صغر القاعدة المتعلمة في مجتمعات المنطقة بسبب انتشار الامية بين الكبار وقصور تعميم التعليم الاساسي بشكل مطلق وبخاصة بين الكبار والنساء وخارج المدن .
- سيطرة التعليم النظري على الفني وتوجه أعداد كبيرة من الطلاب اليه .
- تعزيز التعليم لقيم اجتماعية غير دافعة للتنمية مثل السلبية ، والانتكالية ، والراحة ، والاستهلاكية ، والانانية ، والمحلية ، والاقليمية .
- فشل التعليم الفني بالرغم من دعمه وتشجيعه ، والضرر الناتج من فصله عن التعليم العام .
- غياب المساهمات الشعبية والمهنية في القضايا التربوية على مستوى حرية النقاش وابداء الرأي في الاهداف والمناهج وفي تحمل مسؤولية التمويل أيضا .

- النظر الى التربية بمعزل عن القطاعات الاخرى وتقديمها على أنها خدمة استهلاكية .
- توجه التعليم الثانوي وجهة عامة للاعداد للتعليم العالي بالرغم من أن نسبة كبيرة من طلابه تتجه للحياة العملية .
- ضعف التنسيق بين برامج التربية وخطط التنمية واحتياجاتها .
- تعذر تنفيذ سياسة الزامية التعليم الادنى .
- عدم وضوح المردود المطلوب للتربية .
- التركيز على الانشطة المظهرية مثل الرياضة ، والنشاطات الاستعراضية غير الانتاجية .
- عدم الجدية في محو الامية لغياب الخطة ومتابعة التنفيذ وتقويم الجهود وضمان عدم العودة الى الامية .
- صعوبة تعميم التعليم وتنويعه بسبب تداخل الكثافة السكانية وقلة عدد الطلاب .
- عدم وجود هيئة تخطيط شامل في بعض الدول .
- عدم اتباع مقننات ومعايير التخطيط التربوي على ضوء الحاجة مثل تقدير الاحتياجات للمهن المختلفة ، وترك ذلك وفقا للصدف وتقدير متخذ القرار .
- تلبية رغبات الطلاب في الالتحاق بأنواع التعليم العالي لحيازة القيمة الاجتماعية للشهادات ، من غير نظر للاحتياجات .
- تسهيل الدخول للجامعة ومنح المكافآت الشهرية وضمان الوظيفة وما نتج عن ذلك من تهافت على التعليم العالي ، بغض النظر عن قدرة الطالب واحتياجات المجتمع .
- التناقض بين القيم والاتجاهات الايجابية المتضمنة في التعليم احيانا وبين الممارسات السائدة في المجتمع .
- الوساطة والمحسوبية في التعيين واسناد المسؤوليات ، وما ينتج عن ذلك من عدم المثابرة والجدية في العمل حتى من المتعلمين .
- التركيز على المحلية في التربية واغفال التكامل الاقليمي والعربي .
- العزوف عن التخصصات العلمية والاعمال الفنية بسبب المناصب الممنوحة للخريجين في بعض الدول (مديرين وسفراء) وما يصحبها من ابراز اعلامي مع اهمال المهن الاخرى وقيمتها في المجتمع .

(٢) الادوار المطلوبة للتعليم واولويات العمل لتحقيق التنمية :

ان استعراض المشكلات السابقة يوضح تشعبها وتداخلها ومدى حدة بعضها ، ولهذا حاولنا استعراض الحلول لهذه المشكلات من خلال المقابلات والندوات ، التي تمت لهذا الغرض . وكان السؤال المطروح هو قلب للسؤال الاول المتعلق بأبرز المشكلات ، فسالنا عن الادوار واولويات العمل المطلوبة لتمكين التربية من المساهمة في التنمية . وقد جاءت الاجابات بشكل متطابق تقريبا مع المشكلات ، فركزت الاولويات على ايجاد حلول للمشكلات التي سبق ذكرها في المقابلات والندوات .

وقد تم تصنيف الادوار والاولويات الى قسمين : اولا : ما يمكن أن يقوم به النظام التربوي نفسه وهو القسم الاكبر نظرا لتفرع مشكلاته . وثانيا : ما لا بد من مساهمة مؤسسات المجتمع الاخرى في القيام به . وحسب هذا التصنيف فان أبرز الادوار واولويات العمل التي نالت التأييد والتكرار جاءت كما يلي :

الادوار واولويات العمل المطلوبة في النظام التربوي :

- خلق الانسان العربي الواعي القادر على اعطاء النقد وتقبله ومواجهة المشكلات .
- غرس حب العمل والاعتماد على النفس وتشجيع المبادرة والابداع ، والقيم الانتاجية والمواقف الايجابية نحو الصناعة والمهن الفنية مع أخذ التوازن في الاعتبار .
- توفير المهارات والمعارف التي تتطلبها التنمية وبخاصة القدرات الادارية .
- تطوير التعليم الفني المتخصص ودمجه مع مسارات التعليم بدون فقدان التركيز وجودة النوع .
- اختصار المنهج والتركيز على اللغة العربية والانجليزية ومواد التخصص العلمية والانتاجية .
- التوازن في التوجيه للتعليم وضبط سياسات التخرج والقبول لكل مرحلة حسب الحاجة بسلطة القرار الاداري والسياسي .
- تكوين الاتجاه نحو المواطنة والانتماء للأرض والتراث .
- تكوين ملكة التفكير والتأمل بدلا من الحفظ والاستدعاء الآلي للمعلومات .
- اعادة تأهيل المعلمين وتحسين اختيار واعداد المرشحين منهم مستقبلا .
- ديمقراطية الادارة واتساع مفهومها من التسيير والتسلط الى التسييم . التطوير .
- قيادة المجتمع في المسائل الخلاقية مثل التقاليد والعادات .
- دفع الطالب وتوجيهه للتعلم الذاتي .

- منح حريات كافية للبحث وتبادل الفكر لخلق الانسان الواعي والمدرک والديمقراطي .
- دعم ثقة الطالب بنفسه وتمكينه من الموضوعية ومعرفة قضايا عصره ومشكلات مجتمعه .
- تشجيع التسامح مع الأفكار المخالفة وتعزيز القدرة على التكيف .
- تعميم التعليم ومحو الأمية والتركيز على الاناث وعلى القاطنين خارج المدن .
- تقريب المناهج وایجاد اجزاء مشتركة بينها في المواد الاجتماعية والانسانية .
- اعتماد مبدأ التكامل في مؤسسات التعليم وبخاصة المكلف منها مثل التعليم العالي والفني .
- تطوير أساليب التقويم وجعلها ملائمة لاهداف التربية بأنواعها ومستوياتها المختلفة .
- التركيز على اعداد القيادات في كل المجالات لصغر القاعدة السكانية في بعض الدول .
- توجيه الخريجات للتدريس في الصفوف الاولى من المرحلة الابتدائية لحل مشكلة العمالة .
- تفريغ التعليم الثانوي وادخال التعليم الفني من خلاله .
- التركيز على تطوير المرحلة الابتدائية لضمان تيسير التحسين والتطوير للمراحل اللاحقة .
- التركيز على البحوث التربوية العملية وتحويل نتائجها للمناهج وطرائق التدريس مباشرة .
- تشجيع الاساتذة للتخصص في التعليم الابتدائي وتأهيلهم على مستوى الجامعة ودفعهم للاستمرار في مهنتهم عن طريق احترامهم واعطائهم حقهم مساواة بغيرهم .
- تقدير العبد اليدوي واحترامه والتعويد على ممارسته في المدارس .
- كسر الخوف من التكنولوجيا والآلة لدى المواطن .
- الرفع من سوية التعليم العالي وتفريغه وضبط التوجيه لفروعه المختلفة حسب الحاجة وبسلطة القرار .

الادوار وأولويات العمل المطلوبة خارج النظام التربوي :

- تغيير موازين التنمية والتشديد على القيم والاتجاهات الاجتماعية الانتاجية .

- التوازن في الاحترام الاجتماعي ، والابرار الاعلامي لمختلف انواع المهن واعطاء المهن الفنية والوظائف والرواتب لاحد ث لتوازن بين المهن .
- ربط المكافأة ، بالجهد والانتاج بعيدا عن الواسطة والمحسوبية والشكليات الاخرى .
- عدم ضمان الوظائف للخريجين وتركهم لمتطلبات السوق .
- تطبيق مبدأ السوق الاقليمية للعمل وتحقيق التكامل في التاهيل والتشغيل .
- الحد من الطموح في برامج التنمية لتنسجم مع الوضع السكاني للمنطقة .
- استيعاب الاناث في مجالات العمل المختلفة وحل مشكلة الخريجات .
- تنسيق دور الاعلام مع التربية لضمان التناغم بينهما في دعم الاتجاهات والقيم المقررة اجتماعيا نفسها .
- محاربة القيمة الاجتماعية للشهادات واعتبارها شرطا لتولي المناصب القيادية والحصول على المراتب والرواتب العليا .
- تصحيح مبدأ المشاركة في الثروة ليكون دافعا للانتاج وتكوين قيمة مضافة ومصدر مستمر للاقتصاد الوطني بدلا من سيطرة النزعة الاستهلاكية المدمرة .

ثالثا — التربية والتنمية في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط : أهداف استراتيجية

في القسم السابق استعرضنا أهم المشكلات مع أهم الحلول المقترحة استنادا الى الاستقصاء المنجز لغرض هذه الدراسة . . وفي هذا الجزء الثالث من الدراسة سنحاول الاستفادة من الآراء والمقترحات التي استعرضناها لتقديم آرائنا وأفكارنا الخاصة حول الموضوع ، والقصد من وراء كل ذلك هو المساهمة في توضيح العلاقة الثنائية المطلوبة بين التربية والتنمية ، وكذلك توضيح المسارات المفتوحة امامنا في المستقبل . وقبل ان نفعل ذلك لا بد من لفت النظر الى مسألة هامة متعلقة بالقسم السابق وهي ان نتائج المقابلات والندوات للتعرف على المشكلات التي يعاني النظام التربوي منها وأولويات العمل الواجب اتباعها جاءت مؤيدة لبعضها البعض حتى ان الاجابات كانت تتكرر بنفس الالفاظ أحيانا ، مما يبين أن مسألة الوعي بالمشكلات وأولويات العمل ليست غائبة عن المسؤولين التربويين ولا عن المسؤولين خارج النظام التربوي أو المفكرين ورجال المجتمع أينما كانوا .

ان المتوقع في هذا الخصوص ان يكون الوعي خطوة أولى للشروع في التطور والتصحيح ، ولكن هذا لم يحدث في المجال التربوي — كما يمكن انه لم يحدث في غيره بصورة مشرفة — بالرغم من تردد الاطروحات والمقولات عن المشكلات وأولويات العمل التربوي بشكل قوي ومتكرر منذ أن بدأت مجتمعات المنطقة تعاني

من التحولات الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأخيرة . وقد أبانت النتائج للمقابلات والندوات نفسها سبب هذه الفجوة بين الوعي والعمل للتطوير ، حيث كرر أكثر من مسئول ومفكر أن التطوير والتصحيح في أي مسعى اجتماعي لا يمكن ان يتم في ذلك المسعى لوحده ، بل لا بد من التصحيحات المتوازنة في المساعي الأخرى ذوات العلاقة — وكل مساعي الحياة متشابكة — ويعني هذا الكلام بوضوح **ان الإرادة السياسية يجب ان تقود الإصلاح وتتابع تنفيذه بعد اقرار خطة متناسقة له** . وحتى هذا المبدأ بنفسه ليس غريبا عن المنطقة ، بل أن الاتجاه الاغلب في دولها والمعلن بكل وضوح هو وجوب التخطيط الشامل والمتوازن وهو ما تحاوله كل دولة على حدة .

غير ان ما يلفت النظر هو انه مع هذا الوعي الواضح ، يردد دائما هذا السؤال : **لماذا تبدو الامور على غير ما يراد لها ؟** ولعل الجواب يكمن في نقطتين : **الاولى** ، ان كل دولة من دول المنطقة على حدة لا تملك معطيات النجاح في التنمية بسبب قلة السكان في الدرجة الاولى ومحدودية الموارد في الدرجة الثانية . والنقطة **الثانية** انه بالرغم من الوعي والتخطيط الذي تمارسه معظم دول المنطقة لا بد وان يكون هناك قصور في شمول الخطط وتوازنها ، أو في حالة الجدية في تنفيذها ومتابعتها .

في ضوء ما تقدم لعله يكون من المجدي ان نعود لأرض الواقع لمزيد من التعمق وتدقيق النظر بأوضاع المنطقة والملاحم البارزة لاقطارها المنتجة للنفط . وعندما نفعل ذلك سرعان ما يتبين لنا أن أهم ملامح هذا الواقع وأهم معطياته تتلخص بقلة السكان ، وقلة الموارد الطبيعية عدا النفط ، وحدائث النظام التعليمي ، وأن هذه كلها قد أفرزت عددا من **المشكلات الظاهرة وأهمها** : تخلخل نظام القيم والحوافز وسيطرة العمالة الاجنبية ، والاهتمام بالمظاهر المادية والخارجية للتنمية ، وتعاضم النزعة الاستهلاكية لدى المواطنين . أمام هذه المعطيات ومشكلاتها فان مفهوم التنمية المقتبس في هذه الدراسة والدور المتوقع فيه للتربية يعتبر مناسباً لدول المنطقة الى حد كبير . فأمام عددها السكاني المحدود وطغيان القوى العاملة الاجنبية يبرز دور التربية الاهم في اعداد القوى البشرية المواطنة ، فهي ثروتها الحقيقية القادرة على الاستمرار والعطاء اذا تم اعدادها وفقا للشروط المناسبة لاحداث التنمية . فقلة عدد المواطنين تفرض ان تكون تربيتهم خاضعة لشروط وخطط واضحة حيث لا مجال للمغامرة والتفريط بحقهم في التربية وبضرورتها وسيلة اساسية للتنمية .

ومطلب التنمية لأي مجتمع لا يتحقق الا بالانسان ومن أجل الانسان ، فالتنمية عملية موجهة لسعادة الانسان ولا تتحقق الا بجهوده ايضا . واذا كانت المعطيات الاساسية للتنمية مثل الثروة المادية المعدنية والزراعية ، ورأس المال ، تحظى

بالذكر دوماً ، فإن اغفال العنصر البشري يأتي من قبيل الاعتراف بداهة بأهمية الإنسان للتنمية بأولويته على أي أمر آخر . ولذا فإن استراتيجية التنمية لدول المنطقة يجب أن تنطلق من اعتراف بأولوية العنصر البشري ، فلا يضيع هذا في ترجمة التنمية بالمعنى الاقتصادي الصرف أو في ظل المشاريع المادية الضخمة . وتحت هذا الهدف الرئيسي بإمكاننا أن ندرج عدة أهداف فرعية يجب في اعتقادنا أن تسعى الاستراتيجية التنموية لتحقيقها في مسار اتقي متكامل ، وأهم هذه الأهداف هي :

١ - توفير حد أدنى من التعليم للجميع :

تتطلب عملية التنمية وجود قاعدة اجتماعية عريضة من المتعلمين ، ففي عصر الاتصالات المكتوبة والقراءة لا يمكن تفاعل أفراد المجتمع الأميين . وعملية التنمية ذاتها تعتمد على لغة الاتصالات للجميع ولا يكفي وجود نخبة متعلمة لاحتادها .

وامام أهمية هذه الحاجة لتعميم التعليم ومحو الأمية ، فمما لا شك فيه أن دول المنطقة تتميز في الوقت الحاضر بنهضة تعليمية واسعة جندت لها الامكانيات البشرية والمادية ، وتمكنت من تحقيق معدلات طيبة في هذا السبيل بالرغم من عمر نهضتها التعليمية القصيرة نسبياً . غير أن نظرة فاحصة لتقدم التعليم في هذه الدول لا بد أن تؤدي الى استخلاص أن النتائج لم تكن بقدر الجهود تماماً ، بل أن الدول المعنية — مستفيدة من ثروتها النفطية الوفيرة — أسرفت في الصرف على التعليم بدون تقويم لردوده ، واعتمدت ولا زال بعضها يعتمد على العنصر البشري المتعاون بشكل مكثف ، ووقفت بشكل عام عاجزة عن تعميم التعليم بشكل كامل نظراً لظروف التخلخل السكاني الذي تعاني منه والعوائق الاجتماعية ضد التعليم للبنات بشكل رئيسي . بمعنى آخر أن تنمية التعليم في دول المنطقة اتبعت بشكل مجمل نفس الخط الاستهلاكي الاسترادي الذي اتبع في مجالات أخرى ، وخلصت جهود هذه الدول لتعميم التعليم ومحو الأمية الى أن ٧١٢ ٪ ممن تجاوزوا سن التعليم لا زالوا أميين في عام ١٩٨٠ م وأن معظم هؤلاء من الاناث ويتمركزون في قطاعات الريف والبادية ، وترتفع النسبة للدول ذات الحجم السكاني الأكبر . أما عن تعميم التعليم للفئة العمرية من سن ٦ الى ١١ من العمر فقد بلغ معدل الاستيعاب لكل الدول ٥٢٣ ٪ لعام ١٩٨٠ م متراوحاً ما بين ٤٦٦ ٪ للسعودية و ٨٤١ ٪ للامارات (٣) . ومع التحفظ على صحة الأرقام إلا أنها ذات دلالة لما يجب على استراتيجية التنمية أن تعمل في مجال تعميم التعليم ومحو الأمية ، وهما المتطلبان الأساسيان لايجاد قاعدة مجتمعية عريضة متعلمة تعتبر في حد ذاتها تحقيقاً للتنمية ووسيلة للمزيد من استيعابها وتعميقها في كل مجالات الحياة . ويستلزم هذا العمل مزيداً من الجهود للقضاء على عوائق تعميم التعليم ومحو الأمية ، وذلك بإيلاء تعليم الريف والبادية مزيداً من الجهود ، وحل مشكلة التخلخل السكاني ، وتعميق اضطراب الاناث للتعليم ، وربط برامج محو الأمية بواقع المتعلمين واهتماماتهم . كما يتطلب أولاً

واخيرا الاهتمام باعداد المعلم وتأهيله ونموه وربطه بمهنته واخلاصه لها بشكل مستمر ، حتى تضمن دول المنطقة استقرار نظامها التعليمي على نمط ثابت نسبيا وتحسن للاداء مع الوقت .

ب — تحرير العقل وتنمية القدرات الابداعية :

لم تنجح امة من الامم في التقدم وفي تطوير وسائل حياتها الا عندما نجحت في تطوير أسلوب للتعامل بين الناس يمكن كل فرد من استغلال طاقاته الكامنة الى أبعد الحدود ، وذلك بتوفير الحرية والمبادرة ، والتفكير المستقل ، وعدم الخوف من العقاب ، واتاحة الفرصة للرضى بنتائج العمل ، واعطاء العقل دوره للمحاكمة على أساس من الدلالة الموضوعية والمقارعة . كل هذه الصفات الشخصية ، من لوازم التنمية ومن مظاهرها في نفس الوقت . وقد عزز التراث الاسلامي العربي هذه القيم ، وكان لها الفضل في النهضة الفكرية والعلمية التي شهدتها الدول العربية الاسلامية في المشرق العربي وفي المغرب والاندلس ، الا أن محدودية المستفيدين منها في تلك العصور واقتصارها على القلة من الناس سهل اندثارها ، بعد أن تضافرت جهود الاعداء لهدم كيان الامة .

وقد عانت المجتمعات العربية ، ومنها دول الجزيرة النفطية ، من فقدان هذه الصفات الشيء الكثير ، بل ان تلك الدول طالت معاناتها وتشعبت اكثر من غيرها بسبب ظروفها الاقتصادية المحدودة وتأخر التعليم فيها وسيطرة النظام الاجتماعي القبلي — الابوي الذي يشدد على الطاعة والاستسلام ، وتقبل ما يفرضه الكبار ، بدون نقاش .

ازاء هذا الوضع فان النظام التربوي في دول المنطقة مطالب بمضاعفة جهوده للقضاء على مثالب الصفات التقليدية ، وترسيخ صفات ايجابية مؤدية للتنمية في اطار من التوازن بين التحرر والاحترام للكبار والسلطة حتى لا تتحول العملية الى فعل ورد فعل يتصف بالصراع والمجابهة والتخلي عن قيم الحب والتقدير للكبار . إن المناقشات الدائرة في المحيط التربوي تتفق على ان النظام التربوي لدول المنطقة يغرس روح الاستسلام والطاعة والسكوت عن الخطأ وتقبل الرأي الآخر بدون اقتناع ويؤكد عليها ، وان هذه الصفات امتداد لما هو موجود في المجتمع الخارجي . ان هذا كله ليس بمستغرب ، فالنظام التربوي لاي مجتمع يعكس القيم والصفات السائدة فيه ، ولكن المستغرب أنه مع العزم الظاهر لدول المنطقة ، حكومات ومسؤولين على الاخذ بأسباب التنمية ، لم يجر اعداد العدة كاملة لذلك . ومن أولويات الاعداد استخدام النظام التربوي لتجاوز سلبيات الواقع في ترسيخ قيم جديدة وقدرات مناسبة لاحداث التنمية . فاذا كان للتربية تقليديا دوران متوازنان بين حفظ الواقع وتغييره ، فان دورها التغييري في العالم الثالث ، ومنه دول المنطقة ، يجب أن يكون الابرز والأجدر بالدعم ، وهو ما يجب أن تحرص عليه

قيادات تلك الدول دوما بفضل ما يتوافر لها من رؤية واضحة وعزم صادق لتسريع التنمية وقطف ثمارها وضمان استمراريتها .

هذا وان تنمية القدرات العقلية والابداعية من خلال التربية يتطلب بالضرورة مناهج تعليمية مناسبة من حيث محتواها ومستواها ، مبنى ومعنى ، وهذا يقود الى أن من مطالب استراتيجية التنمية في دول المنطقة مراجعة شاملة ومستمرة للمناهج التعليمية والكتب المدرسية بحيث يجري تحديثها وتنقيحها لا من حيث المادة العلمية فحسب بل أيضا من حيث طريقة عرضها وترتيبها وضمان اشتمالها على اساسيات ما يتعلم ويقود الى التعلم الذاتي المستمر . ففي **العصر الحاضر يجب أن تكون العبرة لاختيار ما يعلم لا لحجمه ، فالمادة العلمية كثيرة وغزيرة ولا ضرورة لارهاق المتعلم بها كلها ، بل يكفيه منها الاسس والمبادئ القائدة الى تعلم ذاتي أوسع وأعمق . وفوق المحتوى للمناهج والمادة العلمية فان طريقة العرض والترتيب وطريقة التدريس والتقويم لها دورها الاساسي في تحرير العقل وتنمية القدرات الابداعية والتفكير .** فالتربية المعتمدة على السرد في العرض والتلقين في التدريس من شأنها خلق نسخ متكررة من كتب المعلومات ولكنها عاجزة عن خلق الانسان المبدع القادر على التفكير الاستقلالي والمحاكمة الموضوعية ، هذا الانسان الذي هو عماد التنمية المنشودة وهو مظهرها بصفاته هذه .

ج - تعزيز القيم والاتجاهات الانتاجية :

من الادوار الاساسية التي يمكن للتعليم أن يساهم في التنمية من خلالها دوره في ارساء قيم جديدة ، واتجاهات ايجابية ، مؤدية للانتاج والعمل والاقتصاد في الجهود ، والنفقات ومحاربة النزعة الاستهلاكية المدمرة .

ان قيمة العمل ، وربط المكافأة بالجهد، وجودة الانتاج، واقتصاديات التكلفة، وربط الاستهلاك بالحاجة ، ومحاربة مظاهر التفاخر والتباهي من أولى متطلبات التنمية ، وانتشار هذه القيم والاتجاهات مظهر من مظاهر التنمية أيضا .

وفي مجتمعات الجزيرة النفطية لا تزال بعض المظاهر السلبية المعتمدة على العصبية والارث واحتقار العمل اليدوي تؤثر على مناحي الحياة، فالتعامل مع أفراد المجتمع يختلف باختلاف أصولهم ومراكزهم الاجتماعية ، واسناد المسؤوليات وتخصيص المكافآت يجري على أسس بعيدة عن الموضوعية ، والثروات تتكون نتيجة المضاربات والمغامرات بدون حساب اقتصادي وجهد واضح لتكوينها ، كل هذا أدى الى تخلخل في قيم العمل والى التراخي فيه حيث أصبح المجتهد ، بدون سند اجتماعي وثروة ، مثالا « للمسكين المحتقر » بينما أصبح اصحاب العلاقات الاجتماعية والشكليات هم اصحاب المكانة الاجتماعية والثروة. ان هذه الاتجاهات، والافرازات الناجمة عنها ، مدمرة لاي مجتمع اذ يفقد عنصر العمل قدرته على أن

يكون العامل الحاسم في تحديد المكافأة المادية والمعنوية وينقلب المجتمع الى مجموعة من متبادلي المصالح المشتركة تكرر في حوض الاستهلاك الذي لم تبذل عرقها في سبيله ، وينعكس هذا كله على عامة افراد المجتمع الذين يفقدون ايمانهم بالعمل وتتسابق غفّة منهم نحو الصراع الرخيص للاشتراك في المصالح ، بينما تركز الغالبية من الناس للدعة والاستسلام نتيجة لما تراه من عبثة سائدة .

ان الصورة المتقبسة هنا ليست خيالية او مجردة ، ذلك ان مجتمعات المنطقة تعاني منها بدرجة أو بأخرى ، وتغير الصورة ليس واجب التربية وحدها ، اذ لا يمكن ان يحدث ذلك بدون اصلاح اقتصادي كامل يرافقه تنظيم اجتماعي مناسب ، ولكن التربية ، كمؤسسة أو عامل تغير في المجتمعات النامية ، يمكن ان تسرع في ترسيخ قيم نافعة عن طريق المناهج وعن طريق الممارسة . فالتربية نفسها يجب ان تعتمد الموضوعية وسيلة في التقويم وفي اسناد الشهادات وفي التعامل مع الدارسين ، فترسيخ هذه القيم من شأنه ان يحارب نقيضها في المجتمع ، ويعزز من سيطرتها في جيل المتخرجين وفي طريقة تعاملهم مع المجتمع وبذلك يحصل التغير الاجتماعي الكامل .

وفي احترام قيمة العمل ، واليدوي منه بوجه خاص ، يمكن للتربية زرع قيم ايجابية تجاهه لا من خلال الوعظ والارشاد بل من خلال جعله جزءا من حياة المدرسة يمارسه اساتذتها وطلابها ويدرسون سبله وامكاناته في نفس الوقت . على انه يجب التسليم أولا وأخيرا ان موجة اجتناب العمل اليدوي ، وان كانت أصولها الاجتماعية قد خفت بعض الشيء ، ما زال يعززها نمط النمو الاقتصادي السائد في دول الخليج ، فما دام الحصول على الثروة ممكنا بدون جهد شاق فمن الغباء ان يتعب المرء ، وهذا هو الحاصل الآن حيث توكل الجهود الشاقة الى العمالة الوافدة . والتربية فوق ذلك قادرة على تعزيز القيم والاتجاهات الانتاجية بما تتبع من أساليب موضوعية في التعامل مع الدارسين وفي تقويمهم حيث لا مجال للمجاملات والاعتبارات الأخرى خارج التحصيل والامتياز العلمي . وان كانت التربية في المنطقة لا تزال محافظة على مستوى معتول من الموضوعية في هذا المجال الا ان هناك خطرا يهددها من خلال التساهل في المستويات ، والخضوع للطلب الاجتماعي على الشهادات ، واخضاع الادارة التربوية لسلطة القرار السياسي بدون اعتبار لوجهة النظر التربوية . ويتضاعف الخطر اذا كان اسناد المناصب القيادية في التربية يخضع لعامل الصدفة والطاعة السلبية ، كما يلاحظ أحيانا عند اسناد المناصب الأخرى .

د - ربط التعليم الثانوي والعالي بمتطلبات التنمية وبسوق العمل :

من أولويات العمل في استراتيجية التنمية لدول المنطقة جعل التربية في خدمة التنمية ، وذلك بما تهيئه من موارد بشرية قديرة ومؤهلة للعمل والانتاج . وقد اتى

زمن على المنطقة ودول أخرى كثيرة كانت التربية فيه مطلبا اجتماعيا يجري توفيره بدون تخطيط أو نظر لاحتياجات المجتمع وسوق العمل ، أو بكلمة أخرى « متطلبات التنمية » . وقد كان من نتيجة هذه الممارسة خلق جو تربوي تنافسي على أساس من القيم المغروسة مسبقا عن الشهادات ، ومستويات ومجالات التخصص فيها . وقد تعززت هذه القيم بممارسات العمل وتحديد الحوافز المادية والمعنوية ، حيث تتم تلك على أساس من عدد السنوات الدراسية ومسمى الشهادة ، بغض النظر عن نوعية الدراسة والعمل المسند للخريج ومدى الحاجة اليه وندرة التخصص . وقد نتج عن هذه الممارسات أقبال منقطع النظير على احراز الشهادات من أعلى المستويات ، وصراع اجتماعي عظيم في سبيلها لمجرد الحصول على شهادة عليا مهما كان التخصص ومدى حاجة البلاد اليه . وقد أدى هذا الاقبال بدوره الى تداخل في القيم التربوية نفسها ، وأصبح النظام التربوي مؤسسة « تشهيد » تخضع للضغوط الاجتماعية والقرار السياسي الملبي لها . فبدلا من الموضوعية ومراعاة الامتياز والاستحقاق ، حل التعاون والتساهل ، لان الشهادات أضحت جواز مرور لسوق العمل تخضع للدوافع الانسانية والحق الاجتماعي لكل من طلبها .

وقد افرزت هذه الممارسات والروح المسيرة لها عن « البطالة المثقفة » في دول العالم الثالث بشكل عام ، ولكن في دول المنطقة حيث تتوافر وسائل الرزق لدعم الميزانية العامة ، انتشرت « البطالة المثقفة » و « البطالة المرفهة » لان الدولة تضمن الوظيفة للخريج بدون تقويم للحاجة اليه ، مما أدى الى تضخم الميزانية العامة للدولة بحيث أصبح نصيب الفرد منها يعادل أربعة أمثال ذلك في ميزانية الولايات المتحدة على سبيل المثال .

وحتى تستطيع دول المنطقة تجاوز هذا المأزق فانها وهي تحدد معالم استراتيجية تنميتها ، لا بد وان تجعل من اولويات عملها في المجال التربوي تحقيق الهدف المعلن وهو « ربط التعليم الثانوي والعالي باحتياجات التنمية وسوق العمل » وهذا الربط لا بد وان يأخذ في حسابه مبدأ التكامل لدول المنطقة في التخطيط للاحتياجات البشرية محققا بذلك مبدأ « التكامل في التأهيل والتكامل في التشغيل » توفيراً للجهود والاموال وضمانا للحصول على أفضل المستويات التربوية في التعليم العالي والتعليم المتخصص دونه لما يتطلبه هذان النوعان من تجهيزات مكلفة وقوى بشرية متخصصة يصعب الحصول عليها من الداخل ومن الخارج أيضا .

ومن أساليب الربط التي أثبتت التجارب التنموية أنها ناجعة يجدر بدول المنطقة التركيز على بعض منها مثل :

١ — القضاء على ازدواجية التعليم العام والفني :

لقد حاولت كل دولة تقريبا سعت لربط تعليمها الثانوي باحتياجات التنمية ان تقيم انواعا منفصلة من التعليم الفني الثانوي . الا ان الممارسات المجتمعية المخلة بنظام القيم والحوافز واسلوب التوجه لهذا النوع من التعليم حرمت البلاد من فرص مثلى لاستغلال طاقات الشباب . وفي دول المنطقة وبالرغم من توفير مؤسسات مكلفة للتعليم الفني — لم تصل نسبة الطلاب فيه الى مجموع طلاب الثانوي الى ١٠ ٪ في الوقت الذي تتوجه فيه هذه الدول للتصنيع والخدمات التي ما زالت تعهد بشكل مخيف على العمالة الوافدة .

ان الاحجام عن التعليم الفني له ما يبرره من وجود تخلخل في نظام القيم والحوافز في المجتمع ككل وفي نظام التوجيه الى هذا التعليم . ولعل من وسائل العلاج المناسبة للقضاء على الازدواجية في التعليم الثانوي بشكل خاص دمج انواع التعليم الثانوي في مؤسسات واحدة ، اذابة للفوارق ، وتحقيقا لتكامل التعليم الثانوي بتوجيهه نظريا وفنيا بما يخدم المجتمع .

والمتتبع لاسباب عدم الاقبال على التعليم الفني بشكله المنفصل يدرك ان من اهم الاسباب تلك النظرة الدونية اجتماعيا لهذا التعليم ، حيث جرت العادة بتوجيه الأقل قدرة دراسية والأقل تحصيليا في الامتحانات الى معاهدة . فاقترح الغاء الازدواجية اذا يتحقق بدمج التعليم الفني بالعام في مؤسسات واحدة وتوجيه التعليم الثانوي وجهة مهنية فنية تدفع الطالب الى احترام العمل والمهنة وتخلق لدى المتعلمين اقبالا على التخصصات الفنية والمهنية بدون تمييز اجتماعي ضدهم . ولعل فكرة المدارس الشاملة من انجح الاساليب لتحقيق الدمج والقضاء على الازدواجية في التعليم الثانوي بشرط توفير أسباب نجاحها .

٢ — تنويع مسارات التعليم الثانوي وتعميق مرونيتها :

من وسائل ربط التعليم بمتطلبات التنمية وسوق العمل أن يتحقق القضاء على ازدواجية التعليم الثانوي الفني والعام ، والا ينحصر في الاشكال التقليدية من علمي وأدبي وصناعي وزراعي وتجاري ، بل يدمج في مؤسسات واحدة تتعدد فيها المسارات الدراسية بحسب احتياجات المجتمع ويمكن توزيع المسارات على المعاهد المختلفة اذا كانت الكثافة الطلابية أقل مما يكفي لوجود كل المسارات . ومعنى تنويع المسارات أن تشمل كل ما يحتاجه المجتمع من مهن ذات مهارة دقيقة ومعرفة متخصصة مهما تعددت هذه المهن وكثرت فروعها وتعددت مسارات تعلمها . ومن النماذج النافعة لتنويع المسارات وتعددتها في التعليم الثانوي ما أخذت به بعض البلاد العربية بنجاح من توحيد التعليم الثانوي بجعله مشتركا في السنوات الثلاث الاولى منه (المرحلة المتوسطة) ثم توجيه الطلاب الى الفروع المختلفة داخل

المؤسسة الواحدة وتشمل الفروع : الرياضيات والعلوم والآداب والآلية ،
والميكانيك والكهرباء ، والتربية ، والنسيج وفنون الطباعة ، والحلاقة ومساعدى
الصحة ، والسكرتارية ، والمحاسبة ، الى آخر السلسلة من المهن التي لا يحدها
حد مسبق .

ويعنى بتعميق المرونة بين المسارات اتاحة الفرصة للطالب أن ينتقل من مسار
الى آخر في حالة تعثره أو حالة رغبته في التغيير أو في الاستزادة بالحصول على
شهادة في تخصص آخر أو نحو ذلك . وغني عن القول أنه مهما تعددت المسارات
وجاءت درجة الجودة في تنظيم التعليم الثانوي وتنويعه والقضاء على الازدواجية
فيه ، فإنه لن يكون قادرا على أن ينجح في تلبية مطالب التنمية الا اذا كان التوجيه
فيه خاضعا لمعايير موضوعية تحددها حاجة البلاد لا الرغبات الشخصية للطلاب
وأولياء أمورهم ،والتي عادة ما تجد التأييد في دول المنطقة بدون نقاش شامل
وموضوعي .

٣ — الاعتماد على نتائج التعليم والخبرة :

من وسائل ربط التعليم باحتياجات التنمية خروجه عن النمطية الشكلية الى
اعتماد المقاييس الموضوعية للتحصيل ، بحيث تمنح الشهادات ، لا على أساس من
عدد سنوات الدراسة المقضية ، وإنما على أساس من التحصيل والمهارة المكتسبة .
ان النظم التعليمية المتبعة في بلادنا تقضي بعدم قبول الطالب في المرحلة المتوسطة الا
بعد حصوله على الشهادة الابتدائية ، كما تقضي بعدم قبوله في الجامعة الا اذا كان
حاصلا على الشهادة الثانوية . ولا يمكن منحه أي من الشهادات الا اذا قضى عددا
من سنوات الدراسة وتدرج فيها حسب ما تقتضيه النظم واللوائح . وهذا النظام
قد جعل الشكليات أهم من لب الموضوع . كما جعل الحصول على الشهادة هو
الهدف . وقد عزز من هذه الممارسة ربط الاختيار للوظائف وتحديد الرواتب والرتب
بموجب الشهادة المدرسية ، فأصبحت القيمة للشهادة لا للعمل والخبرة والقدرة .

ان الخروج من هذه الحلقة المفرغة يتطلب أمرين ، أولهما : دعم التوجه
العلمي لاعتماد الخبرة والقدرة عند اسناد الوظائف والمسئوليات بحيث يخف
التهافت على الشهادة لذاتها ، وثانيهما : ربط الشهادات نفسها بمقاييس موضوعية
لا يكون من بينها العامل الزمني — عدد سنوات الدراسة — الا بأقل حد ضروري .
ومن أمثلة ربط الشهادات بمقاييس موضوعية ما جربته بعض الدول مع الطلاب
الكبار — خاصة مع من اشترك في الحروب أو من اضطرته ظروفه للانقطاع عن
الدراسة — بحيث يتم منح شهادات دراسية مناسبة عامة أو متخصصة مهنية
وفنية من مدارس رسمية بدون شرط قضاء مدة دراسية معينة بل يخضع المتقدم
لامتحانات نظرية وعملية معدة مسبقا من قبل متخصصين وتخضع للمراجعة

والتطوير بين فترة وأخرى ، ومتى اجتاز الدارس هذه الامتحانات المعادلة لما يقدم في المدارس والتي يمنح على أساسها شهادات رسمية ، يتم منحه نفس الشهادات المساوية بدون تمييز في الحقوق المترتبة على منح الشهادة .

مرة أخرى، نجد أن بروز مشكلة الشهادات وقيمتها الاجتماعية فرضت نفسها نتيجة للممارسات الخاطئة في التعيين وتحديد الاجور ، وأتجرت بمشكلاتها على النظام التربوي بنفسه . ولا يستطيع النظام التربوي نفسه تجاوزها الا بتناغم المؤسسات الفاعلة في المجتمع مع التوجه السليم للبعد عن الشكليات والاحتراز الكافي للمحافظة على المرونة واعتماد نتائج « التعلم والخبرة » بدلا من المدة الزمنية والنظم ، على الا تؤدي هذه الى تدني مستويات التحصيل المدرسي ، وانحطاط مستوى المهارات اذا تم التساهل في منح الشهادات وأصبح العطف الاجتماعي مؤثرا على اتخاذ القرار .

٤ - رفع مستوى التعليم العالي وتطويرة :

يعتبر التعليم العالي من أبرز الوسائل لاعداد الطائفة البشرية وصلتها ، وتنمية مهاراتها بالعلم والمعرفة والتدريب . وقد أدركت دول المنطقة هذه الخاصية للتعليم العالي منذ بداية نهضتها ، فسارعت الى ارسال ابنائها للتعلم في الخارج ، ثم أنشأت مؤسساتها لهذا النوع من التعليم ، وكثفت من بعثاتها الخارجية في الوقت نفسه .

لقد كان الهدف واضحا ومقبولا من ايجاد مؤسسات التعليم العالي ودفع الطلاب اليه خارجيا وداخليا ، الا أن اطلاق الهدف بدون تقيد أفرز بعض المشكلات التي يعاني منها التعليم العالي في دول المنطقة ، وبالتالي أضعف دوره في تلبية مطالب التنمية . لقد أدى تشجيع التعليم العالي بشكل مطلق الى توجه أعداد كثيرة للتخصصات غير المطلوبة ، وأدى ربط التعيين بالشهادات والقيمة الاجتماعية المعطاة لها الى التهافت على مؤسسات التعليم العالي والابتعاد عن التعليم الثانوي الفني وما فوقه ، وأصبح من المسلم به تقريبا في دول المنطقة وجوب اتاحة الفرصة لاستكمال التعليم العالي للجميع ، وقد أتاححت الثروة والقيم العمياء للتكافل الاجتماعي مكانا فسيحا للمتقدمين ممن يستحق ويستطيع وممن ليس كذلك أيضا . وأدت الثروة والتنافس بين دول المنطقة وأحيانا بين مقاطعات الدولة الواحدة مقرونة بالطلب الاجتماعي الشديد على التعليم العالي الى المزيد من فتح الجامعات وتكثيف البعثات بدون التقيد بضوابط موضوعية تحدد الاحتياجات بالرغم من وجود التخطيط للقوى العاملة في بعض الدول ، الا أن تنفيذ المخططات لا يلقى نجاحا كبيرا للعوامل الاجتماعية السابق ذكرها .

ان من إفرزات التوسع في التعليم العالي واطلاق القبول في فروع بدون ضوابط ما تشهده دول المنطقة من ترفع عن التعليم المهني والفني من ناحية ، وما تشهده

هذه الدول من كثرة المتخرجين المتراكمين في دواوين الحكومات بدون كبير دليل على الحاجة اليهم من ناحية أخرى . كما أن من أفرزاته ، وهو الأخطر ما يشاهد من تدني مستوى التعليم العالي ، وهو الذي يفترض فيه أن يكون نهاية الهرم وقمة التحصيل ولب الموضوعية . وتدني المستوى هذا جاء لعوامل متعددة ، أهمها أن التعليم العالي يعتمد على نوعية أساتذته وهم قلة أمام كثرة المؤسسات مما أدى الى التساهل في قبول المزيد من الاساتذة ، كما أن زيادة الطلب بشكل مطلق على التعليم العالي لشهاداته والتوجه الاجتماعي السائد بتمكين كل راغب من ذلك زاد في تدني المستوى .

ونظرة الى سجل التعليم العالي عدديا في المنطقة تظهر التالي :

التخصص	عدد الطلبة	عدد الكليات والمعاهد والاقسام
الادارة والتجارة والاقتصاد	٩٩٣٨	٤
القانون والشريعة	٥٠٩٢	٦
الاداب واللغة العربية	١٨٦٩٨	١٥
التربية	٩١٩٧	١٠
العلوم	٤٦٧٩	٦
الهندسة والبتترول	٦٤٨١	٨
الطب	٣٢٢٠	٨
الزراعة والبيطرة	١١٥٦	٣
الدراسات الاسلامية	٢٥٢١	٧

(احصاء ١٩٨٠ م) (٤)

يلاحظ من الجدول تزايد اعداد الطلبة والمؤسسات في تخصصات الآداب واللغة العربية بشكل واضح ، كما ان التوازن في اعداد الطلاب والمؤسسات لا يبدو مرتبطا مع احتياجات البلاد ، كما تنبىء بذلك احصائية القوى العاملة بفئاتها المختلفة ، خاصة بالنسبة للعاملين فيها من مواطني دول المنطقة الى غيرهم من الوافدين . من هذه المعطيات نستخلص أن من أولى متطلبات استراتيجية التنمية صرف جهد مكثف لاصلاح التعليم العالي وتطويره في دول المنطقة ، ويكون ذلك بتوجيه القبول فيه بصرامة والنهوض بمؤسساته ، واعداد مدرسيه والاكتفاء بالحد الأدنى من المؤسسات ، وخلق شبكة من التكامل بين مؤسساته في دول المنطقة .

كما يقتضي التطوير اصلاح مناهج التعليم العالي وطرق ادارته والتدريس فيه ، وتوجيهه لحاجات المجتمع ومشكلاته ، بحيث يتم البعد عن تصوره سلعة استهلاكية تمنح للمواطنين ، انما هو جهد ايجابي يساهم المواطن من خلاله وعن طريقه في بناء بلده .

هـ - تطوير البحث العلمي وايجاد القاعدة التكنولوجية :

تمثل التكنولوجيا (التقنية) سمة من سمات العصر ومعلما من معالم التنمية حيث لا تقتصر على الصناعة والهندسة والطب ، بل تمتد الى عالم الخدمات الصغيرة باستخدام العقل الالكتروني ووسائل الحركة والنقل ، حتى وصلت الى أن يقوم الانسان الآلي بالاعمال الفردية والتي لم يكن يستطيع القيام بها حتى وقت قريب الا الانسان .

فالتكنولوجيا مظهر من مظاهر التنمية ولازمة من لوازمها ، ولكنها لا تستورد وتدار من الخارج اذا ما أريد لها أن تحدث أثرا الفاعل في رقي الانسان وفهمه لها وسيطرته عليها . ودول المنطقة - وقد من الله عليها بالثروة - تمكنت من دخول مجال التكنولوجيا من أوسع أبوابه عن طريق الاستيراد والانتفاع ، ولكنها لا تزال عند هذا الحد في الغالب الأعم . أي أنها تلعب دور المستهلك ، وتقع تبعا لذلك تحت رحمة المنتج الذي - مع تطويره لسلعته فعلا - يهمل بيعها واستمرار صناعته ولو لم تكن الحاجة لاستبدالها ضرورية . وقد وقعت دول المنطقة في حى الاستهلاك التكنولوجي عن حاجة اكيدة أحيانا ، أو رغبة في التقليد وحبا في المظهر أحيانا أخرى ، من غير فكرة مسبقة عن طبيعة الاحتياج وكيفية الاستخدام ، ونتج عن هذا التهاوت ما يرى أحيانا من أكوام الأجهزة الحديثة والمعقدة والمتكررة في الدوائر الحكومية والشركات بدون استخدام رشيد لها أو بدون استخدام اطلاقا .

ان دول المنطقة وهي تطلب التنمية وتدرك أن التكنولوجيا لازمة من لوازمها ومظهر من مظاهرها في نفس الوقت لا بد أن تخرج من مأزق الاستهلاك التكنولوجي الذي وقعت فيه ، وليس أقدر من التربية وسيلة للمساعدة في الخروج من هذا المأزق . فالتربية بما تزوده للانسان من معارف ومهارات وأسس علمية ومنطقية وبما تعودته من طرق للتفكير والمحاكمة والتطبيق والانتفاع قيمة بايجاد الفرد القادر المبدع الذي لا تخدعه المظاهر وتبهره تمقيدات التكنولوجيا .

فالطلب من التربية اذا في هذا المجال يتلخص في أمرين :

أولهما : تمكين الانسان من فهم أفضل للعلم والتكنولوجيا لا عن طريق تهويل آثارها وما يمكن أن تسهم به ، بل عن طريق دراسة اسسها ، وميكانيكية تطويرها ، ووسائل استخدامها ، والانتفاع بها ، فالامر أولا وأخيرا هو التعامل مع التكنولوجيا

لا على أساس الرهبة بل على أساس ما يمكن أن تسهم به ، وهذا يمكن المتعلم حقا من معرفة أسسها المعقدة ظاهرا ، البسيطة فعلا .

الأمر الثاني لمساهمة التربية في إيجاد القاعدة التكنولوجية ، يتمثل في دعم مراكز البحوث العلمية التطبيقية في مجالات العمل المختلفة ، حتى تتمكن دول المنطقة من احكام سيطرتها على التكنولوجيا المستوردة بل وتطويرها وتطويرها لامكانيات البلاد واحتياجاتها حتى يصل الامر بها الى ايجاد تكنولوجيا محلية مناسبة ومنافسة . على ان الأمر يستلزم الحذر في دعم البحوث حتى لا تتحول المسألة الى مظاهر مثل ما حدث في استخدام التكنولوجيا المستوردة ، فالبحوث يجب ان تخضع لسياسة تنسيق وسلم أولويات لا يحدده افراد بل هيئات ذات كفاية مؤهلة لذلك ، والبحوث يجب ان تستفيد من كل الجهود القادرة في الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة والافراد ، ولا بد ان تنطلق من الحاجة وتراعي النوعية والفائدة وعدم الازدواجية .

ولعل دول المنطقة تحتضن بعض البذرات الصالحة حاليا لتطوير العلم والتكنولوجيا على أسس من التنسيق والتكامل فيما بينها وبين جامعات ومؤسسات المنطقة ونعني بهذه البذرات الجهود المبدئية للمركز الوطني للعلوم والتكنولوجيا في الرياض ومعهد الكويت للأبحاث العلمية .

خاتمة

تتعدد الادوار المتوقعة من التربية في كل بلد بتعدد المناسبات والمواضيع ، غير ان الطرح المبسط للموضوع يسبب البعد عن التعمق في سبر غور العملية التربوية وكيفية تفاعلها في المجتمع لتؤدي الادوار المتوقعة منها . وقد مضى زمن ليس باليسير كان ينظر فيه الى التربية ولا سيما « التعليم المنظم » بأنها الحل السحري لمشكلات المجتمع . غير أن التجارب الطويلة مع هذا المعتقد لم تؤت ثمارها الموعودة ، مما دفع المفكرين والمسؤولين للمراجعة والتأمل .

وهذه الدراسة تمثل جزءا أول من محاولة شاملة للتفكير والمراجعة والتأمل ، وقد استعملت مفهوم « دور التربية في التنمية » مدخلا لدراسة تقويمية للنظام التربوي في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط . وقد تم اختيار هذه الاقطار بالذات نظرا لما تعانيه من قضايا ومشكلات متشابهة ، وما تتميز به من صفات وعوامل تقارب تجعل التعميم بينها ممكنا الى درجة كبيرة .

وقد بدأت الدراسة بتوضيح الاطار العام للعلاقة بين التربية والتنمية يمكن تلخيصه بأن التنمية مأخوذة بمفهومها الشامل والذي لا يقتصر على النمو الاقتصادي بل يركز على عملية التغيير المجتمعية الواعية ذات الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والهادفة الى رفع مستوى معيشة الفرد وشعوره بقيمته

ومكانته في مجتمعه ، هذه التنمية لا يمكن ان تتحقق الا بتضافر جهود عدد من المؤسسات الاجتماعية من بينها التربية ، وتقودها المؤسسة السياسية في كل بلد لضمان تناغم الاداء وتوازن المساعي وضبط المسارات . وهكذا يكون دور التربية في التنمية دور احدى المؤسسات ، غير أن دور أي مؤسسة لا يتحقق بصورة جيدة ما لم تضبط مسارات المؤسسات الأخرى بالتخطيط والمراقبة ومتابعة التنفيذ واستخدام سلطة القرار الاداري والسياسي لتحقيق التوازن وتصحيح المسارات بصورة مستمرة .

في اطار هذا المفهوم بين التربية والتنمية حاولت الدراسة التعرف على مشكلات التربية والادوار المطلوبة منها في الاقطار موضوع الدراسة عن طريق استقصاء نوعي شمل مسحا انتقائيا للادبيات ووثائق الدول ، ومقابلات وندوات شارك فيها عدد من المسؤولين التربويين وغيرهم من المسؤولين والمفكرين من أبناء المنطقة .

وقد خلص الاستقصاء النوعي الى حصر لابرز المشكلات والادوار المتوقعة من التربية ضمنت في الدراسة الحاضرة . ومما يلفت النظر فعلا أن هناك اتفاقا كبيرا في التعرف على المشكلات التربوية والادوار المتوقعة والمطلوبة من التربية لاحداث مساهمتها في التنمية ، حتى أن الالفاظ نفسها تتكرر في الحديث عن الموضوعين . ولكن بالرغم من هذه المقدرة الفذة على الاتفاق لا بد من التساؤل مرة أخرى « لماذا تبدو الامور ، اذا ، على غير ما يراد لها » ويسرع الجواب بابرار نفسه ، بأن مشكلة الوعي بالمشكل وحله ليست كل شيء بل يتطلب الامر الشروع في التنفيذ والمتابعة من قبل الجهات صاحبة القدرة والصلاحية وهي في الدرجة الاولى في مجتمعات المنطقة القيادة السياسية .

هذا وقد ختمت الدراسة بجهد فردي متواضع يمثل محاولة لرسم أهداف استراتيجية عريضة لتحقيق التربية دورها في التنمية ضمن الاطار والشروط التي اوضحتها الفصول السابقة .

والاهداف المقترحة هي :

- أ — توفير حد أدنى من التعليم للجميع .
- ب — تحرير العقل وتنمية القدرات الابداعية .
- ج — تعزيز القيم والاتجاهات الانتاجية .
- د — ربط التعليم الثانوي والعالي بمطلبات التنمية ويشمل :

١ — القضاء على ازدواجية التعليم العام والفني .

٢ — تنويع مسارات التعليم الثانوي .

٣ — الاعتماد على نتائج التعليم والخبرة .

٤ — رفع مستوى التعليم العالي وتطويره .

ويأتي آخر الاهداف الاستراتيجية المقترحة وهو :

هـ — تطوير البحث العلمي وايجاد القاعدة التكنولوجية .

وقد جرى اختيار هذه الاهداف بالذات وفق معايير ضمنية فرضتها ظروف واحتياجات بلدان المنطقة بالذات ، كما كشفت عنها الدراسة الحاضرة نفسها عن طريق حصر المشكلات والادوار المطلوبة . وغني عن القول انه تحت هذه الاهداف تأتي اهداف فرعية أخرى ومناشط متعددة ومتشابهة لا بد من تأديتها مراعاة لتحقيق الاهداف الاستراتيجية نفسها .

المجداول الإحصائية للبحث

(١) طلاب المرحلة الابتدائية ١٩٨٠/١٩٨١ م

مجموع	اناث	ذكور	
٧٢٥٠٩	٣٥٢٦٠	٢٨٢٤٩	الامارات
٤٤١٠٩	٢٠٣٠٥	٢٣٨٠٤	البحرين
١٢٥١١٤	٦٠٢٣٨	٦٤٨٧٦	الكويت
٩٣٠٤٣٦	٣٦٠٠٣٠	٥٧٠٤٠٦	السعودية
٩١٦٥٢	٣١٣٦٢	٦٠٢٩٠	عمان
٢٥٢٦٦	١٢٢٠٤	١٣٠٦٢	قطر

(٢) طلاب المرحلة المتوسطة ١٩٨٠/١٩٨١ م

مجموع	اناث	ذكور	
٢٠٠٢٦	٩١٨٤	١٠٨٤٢	الامارات
١٦٤٣٠	٧٣٩٤	٩٠٣٦	البحرين
١٠٠٦٠١	٤٥١٩٢	٥٥٤٠٩	الكويت
٢٥٦٧٢٤	٨٨١٥٧	١٦٨٥٦٧	السعودية
١٣٧٢٩	٢٤٤٥	١٠٢٩٤	عمان
٨٩٩٨	٤٤٨٠	٤٥١٨	قطر

(٣) طلاب المرحلة الثانوية حسب الجنس والتخصص ١٩٨٠/١٩٨١ م

تعليم فني ومهني ومتخصص						ثانوي عام			
صحي	ديني	اعداد معلمين	تجاري	زراعي	صناعي	مجموع	اناث	ذكور	
—	١٧٧٠	—	٢١	١٨	٣٨٣	٧٧٨٦	٣٦٨٩	٤٠٩٧	الامارات
٦١	٩٧	—	١٦٧٨	—	١٠٧١	٥٦٣٧	٢٩٣٨	٢٦٩٩	البحرين
١٤١	٣٤٢	١٥٨٤	١٧١٠	—	٧٠٨	٥١٩٦٠	٢٤٤٥٤	٢٧٥٠٦	الكويت
—	—	١٥١٧١	٤٤٦٨	٢٤٦	١٨١٩	١٠٠٠٢٣	٣٤١٥٠	٦٥٨٧٣	السعودية
—	١٣١	٤٦٤	٧٨	٦٢	—	١٥٥١	٣٨٣	١١٦٨	عمان
—	٣٢٥	—	٥٩	—	٥٦	٥٢٤٠	٢٦٧٢	٢٥٦٨	قطر

المصدر : خلاصة إحصائية عن التعليم في دول الخليج العربي ١٩٨٠/١٩٨١ م - مكتب التربية العربي لدول الخليج - الرياض

(٤) طلاب التعليم العالي للعام الدراسي ١٩٨١/٨٠ م
حسب التخصص والدولة

قطر	السعودية	الكويت	البحرين	الامارات	
٣٥٤	١٥٠٣٧	٣٦١١ (١)	١٨٧	٧٦٠	الاداب
٢٦٥	٣١٥٧	١٦٢٣	٩٠	٤٤٥	العلوم
١٠٠٥	٧٤١٤	—	—	٤٦١	التربية
—	٧٧٦٥	٢٠٢٥	—	٥٤٢	العلوم الادارية
١٠١	٧٨٨٤ (٢)	٦٢٢	—	٢٥٧	الشريعة والقانون
—	١١٣٩	—	—	٢٢	الزراعة
٤٥	٤٦٧٢	٩٩٣	—	٣٢	الهندسة
—	٢٠٨٨	٤٢٩	—	—	الطب
١٧٧٠	٤٩١٥٦	٩٣٠٣	٢٧٧	٢٥١٩	المجموع

المصدر : مركب من احصاءات التعليم العالي لعام ١٩٨١/٨٠ — مكتب التربية العربي لدول الخليج
الرياض . (١) تشمل التربية ، (٢) تشمل كل الدراسات الاسلامية وهم الاغلبية العظمى .

الهوامش :

- (١) علي خليفة الكواري ، ماهية التنمية الاقتصادية الاجتماعية : وجهة نظر حول التنمية في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، دراسة غير منشورة ، فبراير ١٩٨١م ص ٤ .
- (٢) مؤشر الارقام القياسية لنوعية الحياة المادية وهو معدل متوسط العمر المتوقع للفرد ، ونسبة المتعلمين ، ومعدل وفيات الاطفال مأخوذة مجتمعة للدلالة على درجة التقدم المادي . وقد اظهر هذا المؤشر في اوائل السبعينات احتلال الكويت للمرتبة الاولى من بين دول المنطقة ، تليها البحرين ، فالامارات ، فقطر ، فالمملكة العربية السعودية ، اما بين دول العالم فمرتبة الكويت كانت ٦٣ ، البحرين ٧٦ ، الامارات ١١٣ ، قطر ١١٦ ، فالمملكة العربية السعودية ١٢٠ .
(الكواري ، المرجع السابق ، ص ١٣) .
- (٣) اليونسكو ، تأملات في مستقبل التعليم في المنطقة العربية خلال العقدين ١٩٨١ — ٢٠٠٠ م ، مجلة التربية الجديدة ، العدد ٢١ السنة السابعة ، ديسمبر ١٩٨٠م — مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية — بيروت .
- (٤) عبد الجبار توفيق ، التعليم العالي والتنمية في اقطار الخليج العربي ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، دراسة غير منشورة ، ديسمبر ١٩٨١ م .

مراجع مختارة

- ١ - اسماعيل ، صادق جعفر
كفاية التعليم كما وكيفا في الخليج العربي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - الكويت
- السنة الرابعة - العدد الخامس ، يوليو ١٩٧٨ م .
- ٢ - بشور ، متى
اتجاهات في التربية العربية على ضوء تقرير استراتيجية تطوير التربية العربية ، المنظمة العربية
للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ١٩٨٢ م .
- ٣ - البنك الدولي
التربية : وثيقة سياسة القطاع ، نسخة عربية ، اصدار مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في
الدول العربية - بيروت لبنان (د.ت) .
- ٤ - توفيق ، عبد الجبار
التعليم العالي والتنمية في اقطار الخليج العربي ، مكتب التربية العربي لدول الخليج - دراسة
غير منشورة ، ديسمبر ١٩٨١ م .
- ٥ - خصاونة ، سامي
التخطيط التربوي والتنمية ، مجلة العلوم الاجتماعية - الكويت - السنة الرابعة - العدد
الاول ، أبريل ١٩٧٩ م .
- ٦ - الرميحي ، محمد غانم
معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة ، شركة كاظمة
للنشر والترجمة والتوزيع - الكويت - نوفمبر ١٩٧٧ م .
- ٧ - الرميحي ، محمد غانم
المشاركة والتنمية محاضرة في مشروع دراسات التنمية لاقطار الخليج العربي ، جامعة قطر ،
مايو ١٩٨٢ م .
- ٨ - الشريف محمد أحمد وآخرون
استراتيجية تطوير التربية العربية : اعداد المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، دار
الريحاني - بيروت ١٩٧٩ م .
- ٩ - الصايغ ، يوسف
التنمية العربية والمثلث الحرج ، محاضرة في جامعة الكويت بمناسبة حصول المحاضر على جائزة
الكويت للتقدم العلمي للعلوم الاقتصادية والاجتماعية ، أبريل ١٩٨٢ م .
- ١٠ - عبد الرحمن ، أسامة
البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية : مدخل الى دراسة ادارة التنمية في دول الجزيرة العربية

المنتجة للنفط ، عالم المعرفة — الكويت — سبتمبر ١٩٨٢ م .

١١ — الفنام ، محمد أحمد

العالم العربي عام ٢٠٠٠ التطورات المحتملة والتوجهات المنشودة خلال العقدين القادمين في مجال تنمية الموارد البشرية والتعليم ، الكويت المعهد العربي للتخطيط ، ١٩٨٠ م .

١٢ — الفنام ، محمد أحمد

حول نظرية عربية جديدة للتنمية ، مجلة التربية الجديدة ، العدد ٢٣ ، السنة الثامنة ، أغسطس ١٩٨١ م . مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية — بيروت .

١٣ — فخرو ، علي

الانسان والتنمية في الخليج العربي ، محاضرة في مشروع دراسات التنمية لاقطار الخليج العربي ، جامعة قطر مايو ١٩٨٢ م .

١٤ — قرجاني ، نادر

الايضاح الاجتماعية — الاقتصادية ، التطلعات التنموية ، وأهداف التربية في الدول العربية الخليجية ، دراسة مقدمة الى المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج ، أكتوبر ١٩٧٩ م .

١٥ — القوصي ، عبد العزيز

التعليم في البلدان العربية : نقد ذاتي في (تعليم الكبار والتنمية) اليونسكو ١٩٨٢ م .

١٦ — الكواري ، علي خليفة

ما هي التنمية الاقتصادية الاجتماعية : وجهة نظر حول التنمية في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، دراسة غير منشورة ، فبراير ١٩٨١ .

١٧ — الكواري ، علي خليفة

دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية : مدخل الى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، عالم المعرفة — الكويت — يونيو ١٩٨١ م .

١٨ — لبيب ، رشدي

الرؤى المستقبلية لحتوى التعليم ومناهجه في البلدان العربية في (تعليم الكبار والتنمية) اليونسكو ١٩٨٢ م .

١٩ — مجلة العلوم الاجتماعية — الكويت — السنة الثالثة — العدد الثالث — أكتوبر ١٩٧٩ ،
التربية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية : ندوة شارك فيها عصام العجلوني ، عمر الشيخ ، وسام الساكت .

٢٠ — اليونسكو

تأملات في مستقبل التعليم في المنطقة العربية خلال العقدين ١٩٨١ — ٢٠٠٠ ، مجلة التربية الجديدة — العدد ٢١ — السنة السابعة — ديسمبر ١٩٨٠ م ، مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية — بيروت .